المشاركة السياسية والجمعوية للمرأة ودورها في تحقيق التنمية المحلية.

- دراسة ميدانية بالجمعيات المحلية لولاية تبسة -

The political and social participation of women and their role in achieving local development

-Field study in the local associations of the state of Tebessa-

الطالبة/ بوقروز عقيلة
طالبة كتوراة،
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية،
جامعة العربي التبسي تبسة،
bougrouzakila@yahoo.com

د. صوالحية منير
أستاذ محاضر قسم -أ-،
كلية العلوم الانسانية والاجتماعية،
جامعة العربي التبسي تبسة،
acadmiadz@gmail.com

تاريخ الارسال: 2018/04/17 تاريخ القبول: 2018/12/06 تاريخ النشر: 2018/12/31

ملخص:

إن وتيرة تزايد المشاركة السياسية والجمعوية للمرأة في السنوات الأخيرة يفسح المجال أمام عدة تأويلات عن طبيعة وواقع هذه المشاركة لهذا جاءت هذه الدراسة لمعرفة علاقة المشاركة السياسية والجمعوية للمرأة بالتنمية المحلية في الجزائر .وقد تم القيام بدراسة ميدانية لبعض الجمعيات المحلية لمعرفة وجهة نظر أعضاءها حول العمل السياسي والجمعوي للمرأة ودوره في دفع عجلة التنمية المحلية ،فكانت النتائج المستخلصة من هذه الدراسة إن مشاركة النساء في الحياة الاجتماعية والسياسية أصبحت مطلبا ضروريا لذا وجب توسيع دائرة هذه المشاركة والعمل على تطوير البيئة السياسية والمناخ العام وتدريب المرأة وتكوينها لتمتلك مهارات العمل السياسي والاجتماعي ليكون لها ادوار ايجابية في التنمية المحلية

الكلمات المفتاحية: التنمية المحلية، الجمعوية، المشاركة السياسية، العمل الجمعوي.

Summary:

The pace of increasing political and collective participation of women in recent years gives rise to a number of interpretations on the nature and reality of this participation. This study is intended to determine the relationship between women's political and social participation in local development in Algeria.The results of this study showed that the participation of women in social and political life has become a necessary requirement, so it is necessary to expand this circle and work on developing the environment. Political and public climate and the training and composition of women to possess the skills of political and social action to have positive roles in local development

Keywords: Local development, Collectiveism, Political participation, Collective action.

الإشكالية:

إن تاريخ المرأة الجزائرية يؤكد أن صحوة دورها بدأ إبان الاستعمار حين حملت على أعبائها قضية التحرر وناضلت في سبيل ذلك جنبا إلى جنب مع الرجل وعلى هذا الأساس وإيمانا بدور المرأة في بناء المجتمع قام الوجود الجزائري بعد الاستقلال في تكوينه وهويته على مساواة المرأة التامة بالرجل وإعطائها الحق في المشاركة الكاملة في الحياة العامة فكان هذا الامتياز كافي لانطلاقة النساء نحو المشاركة وأخذت هذه الانطلاقة أبعاد رمزية حيث أيقنت المرأة أن التطور في المستوى التعليمي والثقافي هو البوابة الأولى لإزالة كافة العراقيل أمام مشاركتها في جميع القطاعات المهنية حيث عملت السلطات في الجزائر على تعزيز حقوق المرأة والنهوض بوضعيتها وتجسد ذلك خاصة بتوفير المناخ الثقافي الملائم إيمانا بمبدأ أن الاستثمار في تعليم البنات هو أحسن استثمار لتحقيق التنمية الشاملة فازدادت بذلك نسبة النساء المتعلمات وهذا التطور في المستوى الفكري والعلمي أدى إلى حتمية خلق الفرص الضرورية لمشاركة المرأة وتوسيع الحقل ألتوظيفي لها فبرهنت من خلال هذه الفرص المتاحة لها أنها قادرة على اقتحام جميع المجالات فتعددت مشاركاتها في الحياة الاجتماعية وفي منظمات المجتمع المدني وأضافت معاني أنثوية إنتاجية وإبداعية في العمل ومع تنامي دور المرأة في مؤسسات المجتمع المدني ساهم ذلك بحالة من الانفراج السياسي وبرزت بعض القيادات النسوية وأصبحت المشاركة السياسية للمرأة من المسائل الحيوية التي تتصل ببناء المجتمع وتكامل أدوار أفراده ذكور وإناث غير أن تفعيل ادوار المرأة في هذه المشاركة لا يزال محدود نتيجة وجود عقبات تحد من آليات عمل المرأة ورفع إنتاجياتها لدفع عجلة التنمية المحلية وفي هذا السياق سيتم معالجة المشكلات التالية:

- ماهي علاقة المشاركة السياسية والجمعوية للمرأة بالتنمية المحلية في الجزائر؟
- ماهي المعوقات التي تحول دون أداء المرأة لعملها السياسي والجمعوي؟

أولا: أهميـــة الدراســـة:

تندرج أهمية هذه الدراسة في كونها من الدراسات الهادفة إلى تسليط الضوء على دور المرأة في عملية التنمية المحلية وضرورة إقحامها في جميع المجالات بما في ذلك المجال السياسي والجمعوي خاصة في ظل التغيرات المجتمعية الحديثة ولعل أهم ما يميز هذه الدراسة أنها لم تركز على مشاركة المرأة السياسية و الجمعوية بصفة عامة بل حاولت

معرفة طبيعة العلاقة بين المشاركة السياسية والجمعوية للمرأة والتنمية المحلية في الجزائر إضافة إلى معرفة أهمية ومتطلبات هذه المشاركة.

ثانيا: أهـداف الدراسـة:

تسعى هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية

- ✓ إبراز دور المرأة في العملية التنموية؛
- ✓ علاقة المشاركة السياسية للمرأة بالتنمية المحلية في الجزائر؛
- ✓ علاقة العمل الجمعوي النسوي بالتنمية المحلية في الجزائر؛
- ✓ التعرف على معوقات الأداء السـياسـي والجمعوي النسـوي وكيفية تفعيل ادوار المرأة في هذين المجالين.

ثالثا: فرضيات الدراسـة:

يتطلب هذا البحث لاختبار متغيراته الفرضيات التالية:

- ✓ مشـاركة المرأة في العمل السـياسـي والجمعوي يعزز مكانتها في دفع عجلة التنمية المحلية؛
- ✓ المناخ الاجتماعي والثقافي القائم يعيق المرأة السـياسـية والجمعوية عن أداء دورها في التنمية المحلية.

رابعا: مفاهيم الدراسـة:

1. مفهوم المشاركة السياسية:

تعرف المشاركة السياسية على أنها إحدى آليات تجسيد الديمقراطية بل إنها تجعل من الديمقراطية هدفا لها لان الحياة الديمقراطية السليمة ترتكز على إشراك المواطنين في تحميل مسؤوليات التفكير والعمل من اجل مجتمعهم[1]،أما أكثر التعريفات ذيوعا في الوسط الأكاديمي الأمريكي و التي أثارت على هامش الاهتمام بها نقاشات طويلة حولها فهو تعريف صمويل هنتجتون للمشاركة السياسية على الرغم من انه لا يختلف كثيرا عن التعريفات السابقة و يعرف هنتجتون المشاركة السياسية بأنها أنشطة الأفراد الهادفة إلى التأثير في صنع القرار الحكومي وهي فردية أو جماعية منظمة أو عفوية موسمية أو مستمرة ، سليمة أو عنيفة ، فاعلة أو غير فاعلة ، شرعية أو غير شرعية.[2]

يمثل هذا التعريف مدخلا إلى نقطة جوهرية هي الإطار العام الذي تتم من خلاله الممارسة العملية للمشاركة السياسية وعدم سيرها حسب هنتجون في سياق قانوني فقد تكون غير شرعية وغير منظمة وفاعلة وعنيفة أيضا.

2. مفهوم التنمية المحلية:

يرى الدكتور احمد رشيد بان التنمية المحلية هي دور السياسات والبرامج التي تتم وفق توجهات عامة لإحداث تغيير مقصود ومرغوب فيه في المجتمعات المحلية تهدف إلى رفع مستوى المعيشة في تلك المجتمعات بتحسين نظام الدخول،[3] وفقا لهذا التعريف يؤكد الدكتور احمد رشيد على أن التنمية المحلية هي عملية مقصودة وهادفة يخطط لها في إطار السياسة العامة لدولة رغبة في تحسين دخل الفرد الذي يؤدي بالضرورة لرفع مستوى معيشته إلا أن هذا التغيير لا يؤدي بالتأكيد إلى تحسين ظروف الأفراد المحليين دون مساهمتهم الفعلية بجهودهم الذاتية ومواردهم المتاحة في إحداث تغيير شامل لمختلف جوانب الحياة.

وفي هذا الإطار يؤكد الدكتور فاروق زكي بان التنمية المحلية هي تلك العمليات التي توحد جهود الأهالي وجهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية وتحقيق تكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة ومساعدتها على المساهمة التامة في التقدم القومي.[4] وهذا التعريف له أهمية خاصة لأنه يرى ضرورة تضافر جهود الأهالي مع جهود السلطات الحكومية لتحقيق الرخاء والرفاهية للمجتمع المحلي وبالتالي الإسهام في دعم التنمية الوطنية لان نجاح التنمية المحلية دليل هام على نجاح التنمية الشاملة.

وهناك العديد من تعريفات التنمية المحلية تسيير وفق هذا الاتجاه كتعريف هيئة الأمم المتحدة أن التنمية المحلية هي العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية ومساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في رقيها بأقصى قدر مستطاع، [5] غير أن هذه العمليات تشمل على جميع الأنشطة و الاستراتيجيات التي من شانها إحداث تغيير في المجتمعات المحلية وامتلاكها القدرة اللازمة لدفع عجلة التنمية في هذه المجتمعات بأساليب علمية تتماشى مع واقعها وفقا لإمكانياتها المتاحة (بشرية أو مادية) بغية تحقيق المشاركة الجماعية وصولا للأهداف التنموية المنشودة.

وبناء على ما سبق عرضه يمكن القول أن معظم التعريفات التي تناولت مفهوم التنمية المحلية تتفق على:

- ✓ ضرورة تضافر الجهود الحكومية مع جهود الأهالي لنجاح عملية التنمية المحلية؛
- ✓ ضـــرورة الأخذ بعين الاعتبار أهمية التوازن بين الاحتياجات الاقتصـــادية والاجتماعية والمتطلبات البيئية والثقافية للمجتمع المحلي؛
- ✓ ضـــرورة أن تتماشـــى أهداف التنمية المحلية مع الأهداف العامة المســـطرة لتنمية الشاملة؛
- ✓ ضرورة جعل التنمية المحلية مبنية على الاحتياجات الفعلية للمجتمع المحلي.

3. مفهوم العمل الجمعوي

تحدد الأمم المتحدة العمل الجمعوي بأنه تلك المنظمات التي ينشئها سكان مجتمع معين بغرض حل مشكلات مجتمعهم وهي وحدات بنائية تستمد صفة الشرعية في المجتمع وتستهدف إشباع حاجات أفراد المجتمع لتبادل المنفعة استنادا إلى الجهود التطوعية [6] وتعرف أماني القنديل مفهوم العمل الجمعوي بأنه منظمات تطوعية خاصة تبني أهدافا متنوعة وقد تنشط في مجال واحد أو عدة مجالات [7] وتحدد نجوى عبد الله سمك مفهوم العمل الجمعوي بأنه منظمات تطوعية اشتهرت بواسطة مجموعة من الأفراد التطوعية وتدار بواسطتهم لتحقيق أغراض إنشائية محدودة [8] يتضح لنا من خلال التعريفات السابقة أن العمل الجمعوي هو عمل تطوعي لا يهدف لربح المادي بقدر ما تكون أهدافه إنسانية وتنموية تهدف لتقديم خدمات عامة للفرد باختلاف نشاط الجمعية والتي تكون كمقر لانطلاق هذه النشاطات وتسعى جاهدة للنهوض بالأفراد المحليين في كافة المجالات ومساعدتهم لتحقيق مستوى معيشي أفضل.

4. مفهوم الجمعيات النسائية:

هي مؤسسات اجتماعية تعمل ضمن العمل الاجتماعي للارتقاء بمستوى المرأة وإدماجها في المجالات التنموية المختلفة والعمل على توسيع قاعدة العمل النسائي التطوعي عدديا وجغرافيا [9] ووفقا للتعريف السابق يتبين لنا أن الجمعيات النسائية هي منظمات تستهدف المرأة من خلال ما تقدمه من نشاطات تسعى لتنميتها ورعايتها من خلال توسيع دائرة العمل النسائي حتى تصبح المرآة عنصرا مشاركا في التعبير عن قضاياها وطرح مشكلاتها وهو ما يعزز في المحصلة مكانة المرأة في المجتمع.

خامسا: الجانب الميداني للدراسة

1. حدود الدراسة:

على اعتبار أن موضوع البحث يدور حول المشاركة السياسية والجمعوية للمرأة ودورها في تحقيق التنمية المحلية فقد تم اختيار بعض الجمعيات المحلية كمجتمع للدراسة وهذا انطلاقا من كون هذه الجمعيات متواجدة في الميدان وتمارس نشاطات متعددة ومختلفة من شانها تجسيد مجتمع الدراسة وتهدف هذه الجمعيات بشكل واضح لنهوض بالتنمية المحلية كل حسب نشاطها الذي تمارسه وتعمل من خلال برامجها المسطرة على النهوض بالفرد المحلي وتحسين مستوى معيشته سواء من ناحية تدريبه وتأهيله للعمل أو من خلال تقديم خدمات مباشرة ترفع من مستواه المعيشي أما فيما يخص المجال الزمني للدراسة فقد استغرقت قرابة 6 أشهر من بداية شهر مارس إلى غاية أواخر أوت 2016.

2. عينة الدراسة:

نظرا لصعوبة إجراء المسح الشامل لكافة الجمعيات المحلية لكثرة عددها تم الاعتماد على عينة قصدية مكونة من 16 جمعية ناشطة موزعة على العديد من المناطق وبنشاطات مختلفة ومتنوعة وهذا النوع من الجمعيات هو الأقرب لتجسيد مجتمع الدراسة وتحقيق أهداف البحث لكون هذه الجمعيات ناشطة وتمارس ادوار تنموية مختلفة تساهم في دفع عجلة التنمية المحلية وعلى هذا الأساس تم اختيار 5 مفردات من كل جمعية ليصبح بذلك العدد الإجمالي لمفردات العينة 80 مفردة.

3. أدوات جمع البيانات:

أ. استمارة الاستبيان:

تم الاعتماد عليها للحصول على نتائج أكثر علمية ومصداقية وهي الأداة الرئيسية المعتمدة لهذه الدراسة لأنها مناسبة لاستطلاع الآراء وتحديد اتجاهات ومواقف المبحوثين فضلا على أنها أداة دقيقة وواضحة يمكن من خلالها الحصول على بيانات ومعلومات كثيرة تسهل من عملية اختبار العلاقة بين المتغيرات.

وقد تم بناء فقرات هذا الاستبيان من خلال مراجعة الأدبيات والرسائل الجامعية والبحوث العلمية وفي ضوء ذلك قسمت الأداة إلى ثلاثة محاور تضمنت 32 سؤال تتماشى مع محاور البحث وتنوعت بين أسئلة مغلقة وأخرى مفتوحة.

ب. قياس صدق الاستمارة وثباتها:

اعتمدنا في قياس صدق الاستبيان على عرض الأداة على عدد من المحكمين من أعضاء هيئة التدريس بقسم العلوم الاجتماعية والإنسانية جامعة تبسة ومن خلال التحكيم تم تدارك بعض الهفوات كعدم وضوح الأسئلة إضافة إلى كثرة عددها وتم إعادة صياغة بعض الأسئلة والتقليص من عددها وقد اجمع معظم الأساتذة المحكمين أن أسئلة الاستبيان تخدم بشكل جيد موضوع الدراسة وان الأداة تقيس ما أعدت لقياسه ولهذا اعتبر إجماع المحكمين على فقرات الأداة صدقا ظاهريا وصدق الاستمارة دليل على ثباتها وقابليتها للتطبيق الميداني.

ج. المقــابلة:

تم استخدام هذه الأداة من خلال الزيارات المتكررة لمقر بعض الجمعيات ومقابلة بعض رؤساءها وأعضائها وتسنى لنا الاطلاع على نشاطاتهم ومعرفة حقيقة تفعيل ادوار هذه الجمعيات على ارض الواقع وقد كان لهذه المقابلات دور كبير في اختيار العينة التي تخدم موضوع البحث وإثراءه من خلال جمع اكبر قدر ممكن من المعلومات التي تم الاستفادة منها خاصة في صياغة أسئلة الاستبيان .

4. منهــج الدراســة:

إن موضوع البحث هو الذي يفرض على الباحث استخدام منهج معين دون غيره ويمكنه من دراسة موضوعه دراسة علمية سوسيولوجية وعلى هذا الأساس تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لتشخيص حقائق عن الموضوع محل الدراسة وذلك من خلال جمع البيانات وتحليلها وتفسيرها للوصول بها إلى نتائج، وهذا المنهج يعبر عن الظاهرة المراد دراستها كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفا دقيقا ويعبر عنها تعبيرا كيفيا وكميا كما أن هذا المنهج لا يتوقف فقط على جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالظاهرة وإنما يقوم كذلك على تحليل الظاهرة وتفسيرها والوصول إلى استنتاجات تساهم في تطوير الواقع وتحسينه.[10]

5. تحليل نتائج الدراسة ومناقشتها:

خصائص عينة الدراسة: بعد معالجة البيانات المتحصل عليها من المبحوثين تم معرفة أهم الخصائص المميزة لعينة البحث:

الجنس	التكرار	النسبة %
رجل	47	58,75
امرأة	33	41,25
المجموع	80	100

جدول رقم (01): يمثل توزيع مفردات العينة حسب متغير الجنس

حسب الإحصائيات الواردة في الجدول أعلاه يتبين أن المبحوثين في الجمعيات المختارة يتوزعون بنسبة 58.75% رجال مقابل 41.25% نساء أي بفارق 17.50 %وهي نسبة متقاربة إلى حد ما مقارنة بالسنوات الماضية وهذا ما يوضح لنا إقبال النساء على العمل الجمعوي و زيادة عضويتهن في منظمات المجتمع المدني وهذا ما يدل بدوره على أن هذه المنظمات تمنح آفاق و تطلعات مستقبلية لأعضائها بما في ذلك العنصر النسوي كما تؤكد هذه لنسب على وجود تغيير في تركيبة المجتمع و تراجع في توزيع ادوار المرأة في هذه التركيبة و التي كانت مقتصرة على وظائف معينة.

السن	التكرار	النسبة المئوية %
[19-29]	13	16,25
[29-39]	20	25
[39-49]	26	32,5
من 49 سنة فأكثر	21	26,25
المجموع	80	100

جدول رقم (02): يمثل توزيع مفردات العينة حسب متغير السن

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن اكبر فئة عمرية محصورة بين [39-49[بنسبة 32.5 % تليها فئة المبحوثين من 49 سنة فأكثر بنسبة 26.25 % ثم فئة الأعمار بين [29-39[بنسبة 25 %وفي الأخير الفئة العمرية التي تتراوح بين [19-29[سنة بنسبة16.25%

وما يمكن التأكيد عليه من خلال القراءة الإحصـــائية لهذا الجدول أن منظمات المجتمع المدني تســـتقطب كافة الفئات العمرية دون إقصـــاء فئة عمرية من المجتمع المحلي بدليل التفاوت في الأعمار بين المبحوثين وهذا ما يعكس بدوره رغبة وإصـــرار هذه المنظمات على تضافر جهود الأفراد المحليين بغية تحقيق التنمية المحلية.

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية %
متوسط	10	12,5
ثانوي	27	33,75
جامعي	34	42,5
دراسات عليا	09	11,25
المجموع	80	100

جدول رقم (03): يمثل توزيع مفردات العينة حسب متغير المستوى التعليمي

يتبين من خلال القراءة الإحصائية لهذا الجدول أن المستويات الجامعية تحتل أعلى نسبة في مفردات العينة والمقدرة بـ 42.5% تليها الفئة ذات المستوى الثانوي بنسبة 33.75% في حين تمثل فئة المستويات المتوسطة نسبة 12.5% و في الأخير نجد المبحوثين الحاصلين على شهادات الدراسات العليا أو هم في إطار ما بعد التدرج يحتلون نسبة 11.25% من مفردات العينة وهي أقل نسبة.

وتؤكد هذه المؤشرات الرقمية أن الفئات ذات المستويات الجامعية أكثر إقدام على المشاركة في العمل الجمعوي لوجود عدد كبير من خريجي الجامعة في انتظار الوظائف فيحاولون من خلال انضمامهم للجمعيات تطبيق أفكارهم النظرية على ارض الواقع وعن ضعف المشاركة لمستويات ما بعد التدرج فقد يعود ذلك لكثرة الأولويات التي تتنازعهم وكثرة انشغالاتهم إضافة إلى الالتزامات الأسرية والمهنية والدراسية.

6. تحليل نتائج الدراسة

الجنس	رجل		امرأة		المجموع	
ضرورة المشاركة	تك	%	تك	%	تك	%
نعم	37	46.25	29	36.25	66	82.5
لا	10	12.5	04	05	14	17.5
المجموع	47	58.75	33	41.25	80	100

جدول رقم (04): يمثل إجابة أفراد العينة حول ضرورة مشاركة المرأة في العمل الجمعوي حسب متغير الجنس

يتبين من خلال هذه القراءة الجدولية أن نسبة 82.5% من مفردات العينة ترى أن المشاركة الجمعوية للمرأة ضرورية وتتوزع هذه النسبة بين 46.25%من الرجال و 36.25 % نساء في حين ترى النسبة الضئيلة المتبقية من مفردات العينة و التي تمثل نسبة 17.5 أن العمل الجمعوي للمرأة غير ضروري وتتوزع هذه النسبة بين 12.5 %رجال و 5 % نساء و ما

يمكن تأكيده بعد هذه القراءة الإحصائية أن نسبة تأييد مشاركة المرأة في العمل الجمعوي هي نسبة عالية عند الجنسين مما يدل على وجود وعي حقيقي بضرورة مشاركة المرأة في التنمية المحلية و العمل على تنمية المرأة و إيمان المرأة و الرجل على حد سواء بضرورة العمل الجمعوي النسوي وتأكيد حاجة الجمعيات لمشاركة المرأة كعنصر فاعل ومؤثر.

الجنس / أسباب عدم المشاركة	رجل		امرأة		المجموع	
	تك	%	تك	%	تك	%
معارضة الأسرة	03	21.43	01	7.14	04	28.57
نظرة المجتمع السلبية لعمل المرأة الجمعوي	03	21.43	01	7.14	04	28.57
غياب ثقافة العمل الجمعوي	04	28.58	02	14.28	06	42.86
المجموع	10	71.44	04	28.56	14	100

جدول رقم (05): يمثل إجابة أفراد العينة حول أسباب عدم مشاركة المرأة في العمل الجمعوي حسب متغير الجنس

العدد الإجمالي للعينة في هذا الجدول تحول إلى 14 بدلا من 80 لأنه موجه للمبحوثين المصرحين بعدم ضرورة العمل الجمعوي للمرأة.

يتضح لنا من خلال القراءة الإحصائية لهذا الجدول والذي يمثل تصريحات المبحوثين الذين يرون أن العمل الجمعوي للمرأة غير ضروري عن أسباب عدم مشاركة المرأة في الأعمال الجمعوية والذين أصبح عددهم 14 بدلا من 80 لأن باقي أفراد العينة صرحوا بضرورة العمل الجمعوي للمرأة فنجد أن نسبة 42.86 %من المبحوثين ترى أن غياب ثقافة العمل الجمعوي من أهم الأسباب وتتوزع هذه النسبة بين 28.58 %رجال و14.28 % نساء في حين تتساوى نسبة 28.57 %بين أسباب معارضة الأسرة ونظرة المجتمع السلبية لعمل المرأة الجمعوي كما تتساوى معها أيضا النسبة في التوزيع بين الجنسين فتأخذ نسبة 21.43 %رجال و7.14% نساء.

وتؤكد هذه النسب في مجملها لفئة المبحوثين الذين يرون أن العمل الجمعوي غير ضروري إلى عدم دراية الأفراد بالخدمات والنشاطات التي تقدمها الجمعيات للأهالي وقد يكون ذلك بسبب عدم وجود مراكز متخصصة تعمل على تثقيف أفراد المجتمع حول أهمية العمل الجمعوي وضرورة انضمام المرأة إلى الجمعيات كشريك فاعل يؤثر ويتأثر كما يتبين لنا أيضا مدى تأثير العادات و التقاليد على العمل الجمعوي للمرأة و التي تتجسد خاصة في

نظرة المجتمع السلبية لعمل المرأة الجمعوي و التي بدورها يترتب عليها معارضة الأسرة للمرأة لممارسة نشاطها في الجمعيات غير أن الوضع اليوم أفضل في مجمله من سابقه.

الجنس / العلاقة	رجل		امرأة		المجموع	
	تك	%	تك	%	تك	%
نعم	30	37.5	27	33.75	57	71.25
لا	17	21.25	06	7.5	23	28.75
المجموع	47	58.75	33	41.25	80	100

جدول رقم (06): يمثل إجابة أفراد العينة حول علاقة العمل الجمعوي للمرأة بالتنمية المحلية حسب متغير الجنس

يشير الجدول أعلاه أن 71.25 %من مفردات العينة ترى أن العمل الجمعوي للمرأة يساهم في التنمية المحلية وتتوزع هذه النسبة بين 37.5 %من الرجال و33.75% من النساء في حين ترى نسبة 28.75 %من مفردات العينة أن العمل الجمعوي للمرأة لا يساهم في التنمية المحلية وتتوزع هذه النسبة بين 21.25 %رجال و7.5 % نساء وما يمكن تأكيده من خلال هذه القراءة الإحصائية أن معظم أفراد العينة ترى أن العمل الجمعوي للمرأة يساهم في التنمية المحلية على اختلاف نوع الجنس وهي دليل أيضا على تعظيم دور وقيمة عمل المرأة وإسهامها في مساندة الدولة لتحسين أوضاع المجتمع المحلي والتصدي للمشكلات التي يواجهها .

الجنس / ضرورة المشاركةالسياسية للمرأة	رجل		امرأة		المجموع	
	تك	%	تك	%	تك	%
نعم	25	31.25	23	28.75	48	60
لا	22	27.5	10	12.5	32	40
المجموع	47	58.75	33	41.25	80	100

الجدول رقم (07): يمثل إجابة أفراد العينة حول ضرورة المشاركة السياسية للمرأة حسب متغير الجنس

تشير المعطيات الرقمية في الجدول أعلاه أن نسبة 60 %من مفردات العينة ترى إن المشاركة السياسية للمرأة ضرورية موزعة بين 31.25 %رجال و28.75 % نساء في حين ترى النسبة المتبقية والتي تمثل 40% من أفراد العينة أن المشاركة السياسية للمرأة غير ضرورية موزعة بين 27.5 %رجال و12.5% نساء.

وتأكد هذه المعطيات الرقمية في مجملها على تأييد نظرة المجتمع للعمل السياسي للمرأة وهو دليل كافي على تطور الذهنيات وتغيير الثقافة المجتمعية السائدة وهذا التغيير جاء كنتيجة حتمية لتنامي دور المرأة في المؤسسات الاجتماعية الأخرى.

الجنس	متوسط		ثانوي		جامعي		دراسات عليا		المجموع	
عدم قدرة المرأة على العمل السياسي	تك	%	تك	%	ت ك	%	ت ك	%	ت ك	%
نظرة المجتمع السلبية لعمل المرأة السياسي	02	2.5	04	05	03	3.75	00	0	09	11.25
سيطرة الرجل على العمل السياسي	04	05	10	12.5	11	13.75	03	3.75	28	35
نقص المهارات السياسية للمرأة	04	05	13	16.25	20	25	06	7.5	43	53.75
المجموع	10	12.5	27	33.75	34	42.5	09	11.25	80	100

الجدول رقم (08): يمثل إجابة أفراد العينة حول أسباب عدم قدرة المرأة على اقتحام المجال السياسي حسب متغير المستوى التعليمي

يتبين لنا من خلال القراءة الإحصائية لهذا الجدول والذي يمثل أسباب عدم قدرة المرأة على اقتحام المجال السياسي حسب المستويات التعليمية للمبحوثين حيث نجد أن نقص المهارات السياسية للمرأة تمثل أهم الأسباب بنسبة 53.75 %وهي أعلى نسبة تتوزع بين 25% للمستويات الجامعية و16.25% للمستويات الثانوية و7.5% لمستويات الدراسات العليا وأخيرا 5% للمستوى التعليمي المتوسط.

أما أسباب سيطرة الرجل على العمل السياسي فتحتل نسبة 35 % من أسباب عدم قدرة المرأة على اقتحام المجال السياسي موزعة بين 13.75% من المستويات التعليمية الجامعية و12.5 %من المستويات التعليمية الثانوية و05%من المستويات المتوسطة و3.75% من الدراسات العليا أما الأسباب التي تعود إلى نظرة المجتمع السلبية للعمل المرأة السياسي فكان بنسبة 11.25% من أسباب عدم قدرة المرأة على اقتحام المجال السياسي موزعة بين 5%من ذوي المستويات التعليمية الثانوية و3.75 % من المستويات. التعليمية

الجامعية و2.5% من المستويات التعليمية المتوسطة في حين ان مستويات الدراسات العليا لا تصرح بأن نظرة المجتمع السلبية لعمل المرأة السياسي من أسباب عدم قدرة المرأة على اقتحام المجال السياسي حيث تأخذ نسبة 0%.

تدل القراءة الإحصائية لهذا الجدول أن معظم مفردات العينة على اختلاف مستويات تعليمهم ترى أن نقص المهارات السياسية للمرأة من أهم الأسباب التي تعيقها على اقتحام المجال السياسي وأن ضعف الخبرة السياسية للمرأة من أكبر الأسباب لتمكين الرجال من السيطرة على هذا الوسط فعدم قدرة المرأة على المجابهة والصمود لتحديات العمل السياسي يعود إلى نقص مهاراتها السياسية والذي يعيق بدوره أدائها السياسي لذا يجب التنويه على تكوين وتدريب المرأة لضمان قدرتها على العمل السياسي وهذا ما تؤكده أيضا الساحة السياسية

الاستنتاج العام للدراسة:

مشاركة المرأة في العمل السياسي والجمعوي يعزز مكانتها في دفع عجلة التنمية المحلية يتضح من خلال تحليل نتائج الفرضية الأولى أن جميع المؤشرات تؤكد على ضرورة العمل السياسي للمرأة وأهميته في تحقيق التنمية المحلية وهذا انطلاقا من تزايد نسبة النساء المتعلمات والتطوير المستمر في المستوى الفكري وقدرة المرأة على اقتحام جميع ميادين الحياة العملية وبهذا أصبحت المشاركة السياسية للمرأة أيضا مطلبا عاما وأصبح من الضروري البحث لها عن دور سياسي على اعتبار أنها شريك فاعل في عملية التنمية الشاملة وهذا ما تؤكده أراء مفردات العينة حول ضرورة المشاركة السياسية للمرأة لتمكينها من مراعاة مصالحها و التعبير عن احتياجاتها الأساسية ، كما اعتبرت المشاركة السياسية للمرأة ضرورة وشرطا هاما لاكتمال حقوقها كمواطنة وتعزيز مكانتها في المجتمع وبهذا لم تعد السياسة حكرا على الرجال واستطاعت المرأة أن تتقلد مناصب سياسية متعددة وتصل إلى دوائر صنع القرار السياسي، وتكون قادرة على تمثيل المجتمع والتعبير عن مشاكله وانشغالاته الحقيقية والإسهام في حلها ومعالجتها.

وقد استطاعت هذه الدراسة الميدانية أيضا معرفة علاقة العمل الجمعوي النسوي بالتنمية المحلية من وجهة نظر أعضاء الجمعيات والتي أكدت في مجملها على دور الجمعيات النسوية في دفع عجلة التنمية المحلية حيث تعمل هذه الجمعيات جاهدة لتخفيف من

الآثار السلبية للفقر والآفات الاجتماعية عن طريق التكافل الاجتماعي بهذه الفئات المستضعفة.

وقد تم التمكن من خلال الزيارات المتكررة لبعض الجمعيات النسائية معرفة مدى مساهمتهن في التنمية المحلية حيث عملت الجمعية الولائية للنهوض بالمرأة ببلدية تبسة بتأسيس مشروعات مدرة للدخل تتضمن تعليم الفتيات والنساء الحرف التقليدية والعصرية كصنع الحلويات والخياطة والطرز وتهدف هذه الجمعية في العموم إلى ترقية الدور الاجتماعي للمرأة والاهتمام بالحرف التقليدية والعصرية وتشجيع المرأة وإحياء روح التضامن داخل الخلية النسوية ومن أهم نشاطات هذه الجمعية القيام بالعديد من المعارض الولائية بالتنسيق مع عدة جهات كمديرية الثقافة -ديوان مؤسسات الشباب- دار البيئة-مديرية السياحة- دار الحرف والصناعات التقليدية ومديرية الخدمات الجامعية ومن بين هذه المعارض البيت التبسي وهذا يدخل في إطار المحافظة على الحرف التقليدية لتراث مدينة تبسة وقد لقي هذا المعرض الذي يجسد صورة البيت التبسي القديم بكل تجهيزاته العريقة كالزربية النموشية الغنية عن التعريف نجاحا باهرا ويبرز الدور التنموي لهذه الجمعية بصورة واضحة من خلال ما تم كشفه في الزيارات المتكررة لها كالاهتمام بالجوانب الاجتماعية والنفسية للمنخرطات وروح العمل الجماعي والتضامن مما يعزز الثقة في النفس ويزيد من اكتساب المرأة لمختلف المهارات وبالتالي تمكنها من رفع مستوى أدائها لتكون قوة فعالة في عملية التغيير الاجتماعي .كما قامت جمعية المساعي الخيرية النسوية ببلدية تبسة بتقديم نشاطات اجتماعية وثقافية تتضمن تكوين وتأهيل الفتيات والنساء من خلال تعليمهن بعض الحرف التقليدية وبيعها لفائدة النساء والفتيات كما تغطي أيضا بعض مصاريف الجمعية كالكراء ودفع مختلف الفاتورات وأهم نشاط للجمعية لسنة 2016 هو إعادة بناء منزل محروق لفائدة أسرة معوزة تكفلت الجمعية بإعادة بناءه وترميمه كما تحرص الجمعية في كل سنة على تنظيم رحلات لفائدة المتمدرسين وذوي الدخل الضعيف ومن أهم النشاطات التي عرفت بها الجمعية انجاز عرس تبسي تقليدي مع التلفزيون الجزائري(نفحات من ربوع الوطن) وانجاز كتاب ترقوي لولاية تبسة بالشراكة مع الشركة الإعلامية سي-دي-أس-بيو الكتاب موجود في كل الإدارات ويباع على مستوى العاصمة كما شاركت الجمعية بربورتاج حول أجواء المولد النبوي لولاية تبسة مع التلفزيون الجزائري والمشاركة في المعارض داخل وخارج الوطن للمحافظة على التراث والموروث الشعبي والهوية

الوطنية والمشاركة في أيام الطبخ والمائدة الجزائرية بقصر الثقافة مفدي زكريا بالجزائر العاصمة وفي المجال الثقافي أيضا شاركت الجمعية في الأيام الوطنية للشعر والأمثال الشعبية لتعريف بالموروث الثقافي وخصوصياتها أما عن مشروع برنامج الجمعية لسنة2017 هي الزراعة المنزلية وتربية الحيوانات الصغيرة لفائدة أرامل ومطلقات بالأرياف مدعم من طرف وزارة التضامن الوطني وقضايا المرأة والأسرة والمشروع في طور الانجاز إلى غاية شهر جوان.

وعليه فجميع هذه الخدمات سواء كانت اجتماعية أو تربوية أو تثقيفية فهي تقدم لمصلحة الأهالي والتي من خلالها تتمكن المرأة من تفعيل أدوارها الاجتماعية والمشاركة في عملية التغير الاجتماعي ومن دون أدنى شك فجميع هذه الأدوار هي ادوار تنموية تبرز دور المرأة كشريك فاعل في عملية التنمية المحلية.

المناخ الاجتماعي والثقافي القائم يعيق العمل السياسي والجمعوي للمرأة رغم أن المرأة في الجزائر لحقت بركب المشاركة السياسية و أصبحت لها ادوار سياسية إلا أن هذه المشاركة لا تزال محدودة ولا تستجيب لمتطلبات التنمية السياسية و تطلعات المرأة نفسها وقد يكون هذا بسبب أعباء الالتزامات اليومية للمرأة و التي تشكل عقبات لمشاركتها السياسية غير أن المتتبع لتقدم الذي أحرزته النساء في القطاعات المهنية الأخرى يؤكد أن هذا السبب لا يشكل عائق أمام قوة مقاومة المرأة للمواقع المكتسبة مما يجعلنا نستثني هذا السبب وهذا ما أوضحته الدراسة الميدانية و التي أكدت في مجملها أن المناخ الاجتماعي والثقافي العام السائد في المجتمع لا يساند المرأة بالشكل المطلوب لخوض العمل السياسي و يحصر ادوار محددة لها لا يجب تجاوزها وهو ما عزز اعتقاد البعض أن المرأة غير صالحة للعمل السياسي و دفع بالرجل إلى الهيمنة أكثر على الوسط السياسي الذي يساهم في سلطة الرجال ويقلل حماس النساء.

وترى الباحثة من خلال هاته الدراسة الميدانية أن عدم قدرة مقاومة المرأة لأعباء العمل السياسي من أكبر الأسباب لتمكين الرجال من السيطرة على هذا الوسط وهذا ما تؤكده أغلبية مفردات العينة على أن عدم قدرة المرأة على المجابهة والصمود لتحديات العمل السياسي يعود إلى نقص مهاراتها السياسية والذي يعيق بدوره أدائها السياسي.

أما بالنسبة لمعوقات العمل الجمعوي النسوي فنجد أنه بالرغم من الأدوار التنموية التي تؤديها المرأة من خلال مساهمتها في العمل الجمعوي لدفع عجلة التنمية المحلية فلا

تزال هناك تيارات محافظة تنظر نظرة سلبية لعمل المرأة الجمعوي نتيجة لسيطرة القيم السلبية النابعة عن تأثير العادات والتقاليد إضافة إلى العوائق المادية التي تعاني منها اغلب الجمعيات بسبب عدم مساندة الجهات التمويلية لها وهذا ما أدى بدوره إلى خلق عوائق أخرى كانعدام المقرات وقلة التجهيزات وضعف في البرامج التكوينية.

مقترحات الدراسة:

على العموم توصلت هذه الدراسة إلى وضع تصور لبعض الحلول المناسبة لتفعيل ادوار المرأة السياسية والجمعوية للنهوض بالتنمية المحلية وهي حلول مناسبة سهلة التطبيق ويمكن حصرها في النقاط التالية:

- حتى تتمكن المرأة من أداء دورها الكامل يجب أن تزال أولا العقبات التي تحول دون مشاركتها الايجابية في التنمية المحلية ثم تبحث بعد ذلك عن العوامل التي تعزز مشاركتها؛
- تشجيع النساء والدفع بهن نحو مشاركة أوسع في الحياة العامة والسياسية ودعم الهيئات والجمعيات التي تقودها النساء وتخدم قضاياهن؛
- ضرورة تحديد الأهداف من خلال وضع استراتيجيات عمل واضحة ولن يتأتى ذلك إلا بتوفير المناخ العام الملائم وتطوير في البيئة السياسية حتى تتوفر للمرأة آليات العمل السياسي؛
- يجب أن تلعب وسائل الإعلام دور فعال للقضاء على الموروثات الثقافية السالبة وتغيير الذهنيات اتجاه العمل السياسي الجمعوي للمرأة؛
- تخصيص مواقع قيادية للمرأة تكسبها ثقة في نفسها وتخلصها من عقدة النقص الذكوري؛
- ضرورة العمل على إنشاء معاهد وأكاديميات تعمل على تكوين النساء والرجال على حد سواء وتدريبهم على أسس العمل السياسي وسبل ممارسة الديمقراطية بما يكفل القدرة على الأداء السياسي؛
- 7الاعتراف بالدور التنموي للمرأة عن طريق تركها تساهم بقدر ما تملك من جهد وعدم الاعتراض على قيمة ودرجة المساعدات التي تقوم بها والعمل على توعيتها وتدريبها وهذا حرصا على تشجيع المرأة لزيادة تفعيل أدوارها وتعظيمها داخل الجمعية لأنه وبدون

أدنى شـــك فان تنمية المرأة أو مشـــاركتها في التنمية لن يتحقق إلا بالتغلب على ما يواجهها من عقبات مع توفير البيئة الملائمة لتحرير قدراتها الإبداعية.

الخـــــاتمـــة:

من الواضح أن المرأة تساهم من خلال الأعمال الجمعوية في دفع عجلة التنمية المحلية والنهوض بالفرد المحلي عن طريق المبادرات المتعددة التي تقوم بها والأنشطة المختلفة المحلية والوطنية، كما تعمل المرأة أيضا من خلال أدوارها الجمعوية في نشر الوعي وتدريب المواطنين على إدارة شؤونهم المحلية و تحفيزهم على الاشتراك في الأنشطة التنموية غير أن تفعيل أدوار المرأة في المجال السياسي ما يزال ضعيفا ولم تستطع المرأة من خلال أدائها السياسي أن تغير نظرة المجتمع لها كونها قادرة على اقتحام هذا المجال والوصول إلى مواقع صنع القرار فرغم أن هناك مساواة في الحقوق بين الرجال و النساء على المستوى الدستوري والقوانين ماتزال تمارس أنواع مختلفة من التمييز ضد المرأة كنظام الحصص الذي يسلبها حق المساواة والتمتع بحقوقها الكاملة كمواطنة إضافة إلى عدة معوقات أخرى تعمل على إقصاء المرأة من العمل السياسي كالمناخ الاجتماعي و الثقافي و الذي يروج لفكرة أن العمل السياسي نشاط يقتصر على الرجال فقط ،وبناء على ما سبق يمكن القول أن طبيعة البناء الاجتماعي ودرجة تقدم أو تخلف القيم السائدة في المجتمع تحدد دور المرأة في عملية التنمية المحلية ، لذا يتعين علينا أن نعيد التفكير في الدور السياسي للمرأة الذي يمكنها من المساواة بالرجل في الواقع وهذه هي المساواة الإيجابية كبديل للمساواة الحسابية و في هذا الصدد يتعين على الرجال و النساء أن يشاركوا في بناء مجتمعهم و الذين هم جزء منه كما يتوجب عليهم أيضا ممارسة الحقوق و الواجبات نفسها في الحياة العامة.

قائمة المصادر والمراجع:

1. فاتن محمد الشـريف: " الرؤية المجتمعية للمرأة والأسـرة دراسـات في الانتروبولوجيا الاجتماعية "، دار الوفا لدنيا الطباعة والنشر، مصر،2007.
2. عزة جلال هشـام: "المشـاركة السـياسـية للمرأة الإيرانية "، مركز الإمارات والدراسـات والبحوث الإستراتيجية أبو ظبي الإمارات العربية المتحدة، 2007 .

3. احمد رشيد: "التنمية المحلية"، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1986.
4. مصطفى الجندي: "الإدارة المحلية واستراتيجياتها"، منشاة المعارف، الإسكندرية، مصر 1987.
5. ميشيل تودارو: ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود، "التنمية الاقتصادية"، دار المريخ السعودية.
6. إبراهيم عبد الهادي المليحى: "تنظيم المجتمع مداخل نظرية ورؤية واقعية"،المكتب الجامعي الحديث القاهرة،2003.
7. محمد بهجت جاب الله كشك: "تنظيم المجتمع من الممارسة إلى الإدماج"، دار الفتح للنشر والتوزيع الإسكندرية، مصر، 2008.
8. محمد عبد الفتاح: "الجمعيات الأهلية النسائية وتنمية المجتمع" المكتب الجامعي الحديث للنشر والتوزيع، القاهرة 2005.
9. محمد عبد الفتاح محمد: "الجمعيات الأهلية النسائية"، المكتب الجامعي الحديث الازاريطة، الإسكندرية مصر 2006.

الهوامش:

1 - محمد احمد عبد النعيم: **مدى دور المشرع في دعم التمثيل النيابي للمرأة**، دار النهضة العربية القاهرة،2006، ص29

2 - عزة جلال هشام: **المشاركة السياسية للمرأة الإيرانية**، مركز الإمارات والدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي الإمارات العربية المتحدة 2007، ص12

3 - احمد رشيد: **التنمية المحلية**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1986، ص14

4 - مصطفى الجندي: الإدارة **المحلية واستراتيجياتها**، منشاة المعارف، الإسكندرية، مصر 1987، ص49.

5 - ميشيل تودارو: ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود، **التنمية الاقتصادية**، دار المريخ، السعودية ص 50.

6 - محمد عبد الفتاح محمد: **ممارسة تنظيم المجتمع في الأجهزة والمنظمات الاجتماعية**، المكتب الجامعي الحديث للنشر والتوزيع، مصر،2003، ص38.

7 - إبراهيم عبد الهادي المليحى: **تنظيم المجتمع مداخل نظرية ورؤية واقعية**، المكتب الجامعي الحديث القاهرة،2003، 103.

8 - محمد بهجت جاب الله كشـــك: **تنظيم المجتمع من الممارســـة إلى الإدماج**، دار الفتح للنشـــر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 103.

9 - محمد عبد الفتاح: **الجمعيات الأهلية النسائية وتنمية المجتمع**، المكتب الجامعي الحديث للنشر والتوزيع، القاهرة 2005، ص08.

10 -محمد عبد الفتاح محمد : **الجمعيات الأهلية النســـائية**، المكتب الجامعي الحديث الازاريطة، . الإسكندرية مصر 2006، ص 189.